العدد 3187 - السنة الحادية عشرة
الثلاثاء 29 محرم 1440 - الموافق 9 أكتوبر 2018
Tuesday 9 October 2018 - No.3187 - 11 th Year

نائب الرئيس اليمني يدعو لانتفاضة ضد الحوثي

اليمن: بعد صنعاء الحوثيون يقمعون احتجاجات تعز ويخطفون المشاركين فيها

شاب يمني يحمل طفلاً مصاباً في تعز

عدن - «وكالات»: دعا نائب الرئيس اليمني، الفريق الركن علي محسن صالح، الشعب في بلاده إلى الانتفاضة ضد ميليشيا الحوثي الانقلابية المدعومة من إيران، وضد عنجهيتها وعدم الصمت على اعتداءاتهم وإهانتهم وإيذائهم لمكانة المرأة اليمنية.

وطالب الفريق محسن المجتمع الدولي بالالتفات للجرائم التي تتعمد ميليشيا الحوثي ارتكابها ضاربة عرض الحائط بكل الأخلاق والقوانين والقيم في تحد صارخ لإرادة اليمنيين وللإرادة الإقليمية والدولية.

وتطرق نائب الرئيس اليمني، خلال لقائه ممثلي اليمن في الفريق الأمني المنبثق عن أصدقاء اليمن- تطرق إلى انتهاكات الميليشيا بحق عدد من الطلاب والطالبات والمواطنين في العاصمة صنعاء وعدد من المحافظات من اعتداء بالضرب والإهانة والاختطاف في حق مدنيين عزل رفضوا سياسة القمع والتجويع والتركيع الحوثية.

وأكد الفريق محسن، وفقاً لوكالة الأنباء اليمنية الرسمية بأن هذه الجرائم تثبت بما لا يدع مجالاً للشك عدوانية الميليشيا تجاه اليمنيين وتجاه المرأة بالذات وعدم احترامهم لها واستناد الميليشيا لمشروعية القتل والعنف المسلح متجاوزة بذلك كل الأعراف والعادات اليمنية وقوانين حقوق الإنسان.

ودان، نائب الرئيس اليمني، ما يرتكبه الانقلابيون الحوثيون المدعومون من إيران من جرائم كبيرة بحق أبناء الشعب اليمني وآخرها استهدافهم مخيما للاجئين بعدد من القذائف في بني جابر بمديرية الخوخة بمحافظة الحديدة.

من ناحية أخرى واصلت ميليشيا الحوثي الانقلابية، المتمرّدة في مدينة الراهدة بمحافظة، بحثا عن مناهضين لها شاركوا في الانتفاضة ضدها، يوم الجمعة الماضي.

وقالت مصادر محلية لموقع «نيوزيمن»، الإخباري، إن «الميليشيا خطفت في المداهمة شباناً واقتادتهم إلى سجونها».

وكانت مدينة الراهدة، شرق محافظة تعز، قد شهدت الجمعة الماضية، تظاهرات ضد الميليشيا احتجاجا على مقتل شاب وإصابة امرأة، برصاص مسلحيها.

وشهدت المدينة توترا غير مسبوق بعد اندلاع تظاهرات رافضة لوجود ميليشيا الحوثي الانقلابية، بعد مقتل سائق دراجة نارية برصاص مسلح حوثي يعمل في تجارة السلاح.

وذكرت المصادر أن «الأهالي انتفضوا عقب رفض ميليشيا الحوثي تسليم القاتل، فيما عمد المحتجون إلى قطع الطريق الرئيسية في المدينة».

وأوضحت المصادر أن «الميليشيا لجأت إلى القوة وإطلاق النار بكثافة على المتظاهرين ومنازل السكان، ما تسبب في سقوط جرحى بينهم طفل إصابته خطرة.

كما لقي قيادي ميداني في ميليشيات الحوثي الإرهابية في الحديدة مصرعه مع عدد من مرافقيه في غارة لمقاتلات التحالف العربي جنوبي الحديدة.

وأفادت مصادر ميدانية لموقع «2 ديسمبر» الإخباري اليمني، أن القيادي الحوثي هشام عبدالصمد الخالد، لقي مصرعه مع عدد من عناصره في غارة جوية لمقاتلات التحالف جنوبي الحديدة.

وبعد القتيل حسب مصادر الموقع اليمني من أحد أهم القيادات الحوثية الميدانية والمسؤول الأول عن ملوق مدينة الحديدة، وقائد أكبر مجاميع مسلحة للحوثيين، كما يعتبر من أبرز القيادات الحوثية في الشرطة العسكرية التابعة لها.

من جهة أخرى دفع الجيش الوطني اليمني، وقوات التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن، بتعزيزات عسكرية كبرى إلى جبهات الساحل الغربي، استعدادا لخوض عمليات عسكرية كبرى، تزامنت مع إطلاق نداءات تحذيرية من التحالف للسكان في الحديدة، والدعوة لتجنب مناطق المواجهات.

وأكدت مصادر عسكرية في الساحل الغربي لموقع «سيتمبرنت»، أن «وحدات كبيرة من القوات السودانية العاملة في اليمن ضمن قوات التحالف العربي، وصلت الى جبهة الحديدة، لتعزيز القوات الموجودة هناك»، لاستكمال تحرير المناطق التي لا تزال تحت سيطرة ميليشيا الحوثي الانقلابية.

وأوضحت المصادر أن «التعزيزات الجديدة تضم أعدادا كبيرة من أفراد القوات المسلحة السودانية، وآليات عسكرية»، كاشفة أنها ستشارك في المعارك الدائرة جنوب مدينة الحديدة، ومدخلها الشرقي».

ووصلت قوات جديدة من الوية العمالقة، إلى الساحل الغربي، لتعزيز القوات على التخوم الجنوبية، والشرقية للمدينة.

وذكرت مصادر متطابقة أن القوات «ستشارك إلى جانب القوات الموجودة، في تمشيط وتعقب ما تبقى من جيوب الميليشيا في المزارع والأحراش، بمناطق شرق الدريهمي، والتحيتا، وبيت الفقيه، وحيس».

ووزعت قوات الجيش الوطني، وقوات التحالف العربي، منشورات تحذيرية، ونداءات لسكان مدينة الحديدة، وتحديدا السائقين ومستخدمي الطريق الرابط بين الحديدة وصنعاء، للابتعاد عن المنطقة بين دوار مطاحن البحر الأحمر، ومثلث كيلو 16 شرق مدينة الحديدة.

وحمل أحد المنشورات خارطة للمنطقة للتحذير من الاقتراب منها، حفاظا على سلامة السكان.

ودعت المنشورات أبناء مدينة الحديدة، إلى رفض الانصياع للميليشيا الحوثية، أو القتال في صفوفها.

عائلة خاشقجي: نثق في حكومتنا ولا نعرف «الخطيبة» التركية المزعومة

السعودي جمال خاشقجي

«العربية نت»: قال المستشار القانوني معتصم خاشقجي، المتحدث باسم عائلة خاشقجي في جدة، وفق ما نقل موقع «العربية نت» تعليقا على اختفاء الصحافي السعودي عدنان خاشقجي في إسطنبول: «نثق في الحكومة والإجراءات التي تتخذها، وكل الجهود المبذولة في قضية جمال خاشقجي، والتنسيق بين الدولة والسفارة في أنقرة».

وذكر المستشار خاشقجي، أن لدى «بعض الدول، أجندة خبيثة، حاولت تمريرها باستغلال موضوع المواطن السعودي جمال خاشقجي».

وقال: «نعرف أهداف الذباب الإلكتروني، والأبواق المسعورة التي تهاجم الوطن لأهداف سيئة، ونقول لهؤلاء اصمتوا خاب مسعاكم، وخابت نواياكم».

وأضاف: «هناك جهات وأشخاص تُسيّس الموضوع وتستخدم اسم العائلة والأخ جمال لتمرير أجندتهم المريضة، هذا الكلام لا يمشي علينا ولا عمرنا كنا، أو سنكون أداة في يد أحد، نحن ولاؤنا لحكامنا ودولتنا، والسعوديون جميعا ولاؤهم لوطنهم».

وأشار خاشقجي إلى العائلة لا تعرف المدعوة «خديجة» التي تقدم نفسها «خطيبة» جمال، وليست خطيبته من الأساس وقال: «لا نعرفها ولا نعرف من أين جاءت ولا تمت للعائلة بصلة، وقد تكون أحاديثها وحضورها لتمرير أجندة خاصة بها».

وبين في هذا السياق أن «العائلة اتخذت إجراءات قانونية، فيما يخص اختفاء جمال بالتنسيق مع الدولة».

الأردن: تحقيق مع نائب بتهم حيازة مخدرات

عمان - «وكالات»: تحقق الأجهزة الأمنية الأردنية مع عضو في مجلس النواب (الغرفة الأولى في البرلمان) بتهمة حيازة مخدرات.

وقال مصدر أمني إن فريقاً من هيئة مكافحة الفساد داهم مكتب النائب واصطحبه للتحقيق بتهم مخدرات.

وأشار المصدر إلى أن الهيئة حوّلت ملف النائب إلى إدارة مكافحة المخدرات.

ولم يعط المصدر مزيداً من التفاصيل.

هيئة فلسطينية: إسرائيل تفرض عقوبات جماعية

القدس: عائلة تهدم منزلها بنفسها خشية من غرامات الاحتلال

جنود الاحتلال يعتقلون شاباً فلسطينيا

حركة فتح: «حماس» أصبحت جزءاً من حصار غزة

الأراضي المحتلة - «وكالات»: أقدمت عائلة كوازبة الفلسطينية أمس الإثنين على هدم منزلها بنفسها بعد أن أمهلتها قوات الاحتلال الإسرائيلي مدة 24 ساعة للهدم، قبل أن تستقدم جرافات الاحتلال لتنفيذ عملية الهدم وتحميل تكلفتها إلى جانب غرامات مالية باهظة للعائلة المقدسية.

وفي بلدة بيت حنينا شمال مدينة القدس المحتلة، قُلبت صورة العونة الفلسطينية في بناء المنازل إلى عونة ومساعدة في هدمها، حيث هب الجيران والأصدقاء لمساعدة أيمن كوازبة وعائلته في إخلاء أثاث بيتهم ومحتوياته قبل أن هدموه بأنفسهم.

يذكر أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تفرض غرامات مالية باهظة على المقدسيين الذين تقوم بهدم منازلهم، فتقوم بإجبارهم على دفع أجرة الجرافات والطواقم الهندسية التي تصل في بعض المرات إلى مئات آلاف الشواقل، فتصبح مصيبة المقدسيين مصيبتين.

من ناحية أخرى اتهمت هيئة فلسطينية رسمية، أمس الإثنين، الجيش الإسرائيلي بفرض عقوبات جماعية بعد عملية إطلاق نار في الضفة الغربية، أدت أمس إلى مقتل إسرائيليين وإصابة ثالث بجروح.

وقالت هيئة شؤون الأسرى والمحررين في منظمة التحرير الفلسطينية، في بيان صحفي، إن الجيش الإسرائيلي «بدأ بتنفيذ سلسلة من العقوبات الجماعية بحق المواطنين الفلسطينيين إثر عملية إطلاق النار أمس».

وأوضحت الهيئة أنه «تم منع الآلاف من العمال الفلسطينيين من دخول مناطق عملهم في منطقة برکان الصناعية الاستيطانية، ومن مناطق أخرى داخل إسرائيل للعمل علمًا أنهم يملكون تصاريح».

وأضافت أن الجيش الإسرائيلي شن حملة اقتحامات واعتقالات طالت 12 فلسطينياً، بينهم شقيقة الشاب الذي يدعي أنه نفذ العملية، وتم أخذ مقاسات منزل عائلته تمهيداً لهدمه في طولكرم، إضافة إلى نشر الحواجز وإغلاق الطرق أمام السكان الفلسطينيين.

وأبرزت الهيئة أن «إسرائيل منذ اللحظة الأولى لتنفيذ العملية بدأت بالتهديد والوعيد، متناسية الجرائم اليومية التي ترتكب بحق أبناء الشعب الفلسطيني، وخصوصًا الإعدامات الميدانية التي أصبح جنود الاحتلال ينفذونها وفقا لقراراتهم وتقديراتهم الشخصية».

وكان فلسطيني أطلق النار أمس على ثلاثة إسرائيليين فقتل اثنين منهم وأصاب الثالث بجروح في منطقة برکان الصناعية المجاورة لمستوطنة تحمل نفس الاسم في سلفيت في الضفة الغربية.

وأعلن الجيش الإسرائيلي أنه أطلق حملة بحث واسعة عن منفذ العملية بعد التعرف على هويته.

من جهة أخرى قال أمين سر المجلس الثوري لحركة فتح الفلسطينية ماجد الفتياني، إن حماس سقطت أمام برنامجها الحزبي، الذي لا يؤمن بالهوية وبالوطنية الفلسطينية، وهناك محاولة بائسة للهروب بالقطاع نحو البحر وأوهامها الحزبية تدفعها لتدمير مشروعنا الوطني.

وأضاف الفتياني في حديث لبرنامج «ملف اليوم» عبر تلفزيون فلسطين، الأحد، أن حماس أصبحت جزءا من الحصار المفروض على قطاع غزة، فمن يريد إنهاء هذا الحصار عليه إنهاء الانقسام، ولتنفي الاتهام عن نفسها، عليها تسليم القطاع لتمكن حكومة الوفاق من تحمل مسؤولياتها»، مضيفا أن كسر الحصار على القطاع وإخراجه من عزلته «لن يتم إلا من بوابة الوحدة الوطنية»، وفقا لما ذكرته وكالة المعلومات الفلسطينية «وفا».

وتابع: «هناك من يريد تدمير المشروع الوطني لأوهام حزبية، وعلى رأس هؤلاء حركة حماس، فمن يتتبع علاقتها بالمشروع الوطني، يرى أنها عندما كانت تتعرض للضغط، كانت تلجأ للقيادة لإخراجها من هذه الحالة وعند الخلاص تعود لتهاجمها، ومن راقب سلوك حماس الأخير وهجومها على الرئيس قبل توجهه للأمم المتحدة، يدرك أنه يأتي في سياق تقديم خدمة لترامب وإسرائيل».

وحول تصريحات يحيى السنوار لصحيفة إسرائيلية، قال الفتياني: «لم نفاجأ بتقديم السنوار أوراق اعتماد جديدة لإسرائيل وللإدارة الأمريكية، عندما قال أنه لا يريد حروباً جديدة، وأن الهدوء مقابل الهدوء وإنهاء الحصار».

وأشار الفتياني إلى أن حماس تريد تهدئة مقابل غذاء، متسائلاً: «إلهذا الحد وصل الهوان بنا؟».

ولفت الفتياني إلى إدراك السنوار إلى أن الحروب لم تعط حماس لا نفوذاً ولا مكانة جديدة، مضيفاً، أن «حماس تخسر كل يوم في قطاع غزة وتريد منقذاً، وتوجه رسالتها لإسرائيل التي تقتل أطفالنا عبر القناص الإسرائيلي، وهي تراقب عن بعد».

من جانب آخر أعلن رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون أمس الإثنين أن المجلس المركزي لمنظمة التحرير سينعقد في مدينة رام الله يوم 28 من الشهر الجاري.

وقال الزعنون، في بيان صحافي، إنه «تم التوافق مع الرئيس محمود عباس على عقد الدورة الثلاثين للمجلس المركزي يومي 28 و29 من الشهر الجاري في رام الله».

وأكد الزعنون أهمية عقد هذه الدورة «لمناقشة ما تتعرض له القضية

مسؤول فلسطيني يهاجم قانون التعويضات الأمريكي الجديد

الفلسطينية من هجمة شرسة تستهدف المشروع الوطني الفلسطيني والحقوق المشروعة في العودة، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها مدينة القدس».

ويوم أمس قررت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية دعوة المجلس المركزي للمنظمة للانعقاد في 26 من الشهر الجاري، لبحث مستقبل العلاقة مع الاحتلال الإسرائيلي، وذلك قبل أن يعلن الزعنون تقديم الموعد ليومين.

وأكدت اللجنة ، في بيان عقب اجتماعها برئاسة عباس في رام الله ، «الاستمرار في تنفيذ قرارات المجلسين الوطني والمركزي، ووضع آليات وجداول زمنية لذلك بما يشمل تحديد العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية مع سلطة الاحتلال الإسرائيلي».

والمجلس المركزي هو ثاني أكبر مؤسسات منظمة التحرير.

وهدد عباس، في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة الشهر الماضي ، باتخاذ قرارات حاسمة بشأن مستقبل العلاقة مع إسرائيل خلال اجتماعات المجلس المركزي المرتقبة.

من ناحية أخرى هاجم مسؤول فلسطيني أمس الإثنين قانون التعويضات الأمريكي الجديد، واعتبره وسيلة عقاب جديدة للفلسطينيين وحماية إسرائيل.

وقال عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أحمد مجدلاني، في بيان صحفي إن «القانون الأمريكي المذكور يأتي استكمالاً لمسلسل العقوبات ضد الشعب الفلسطيني وحماية للاحتلال».

ويتيح القانون الأمريكي الجديد لمواطني الولايات المتحدة الذين أصيبوا أو لحقت بهم أضرار أو قتل أحد أقاربهم في عمليات، أن يقدموا شكوى ضد أي دولة أو منظمة تحصل على مساعدات أمنية من واشنطن، ويخشى الفلسطينيون استغلال القانون في رفع دعاوي من أمريكيين أصيبوا، أو لحقت بهم أضرار أو قتل أحد أقاربهم في عمليات داخل إسرائيل.

وأضاف مجدلاني أن «خطورة هذا القانون تكمن في أنه سيتيح للجماعات اليهودية الأمريكية وللإسرائيليين من حملة الجنسيات المزدوجة، أن يتقدموا بدعاوى قضائية ضد السلطة الفلسطينية».

وتابع أن «إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تمضي في سبيل تغيير طبيعة العلاقات والمرجعيات الدولية، إضافة إلى التخلي عن التزاماتها الدولية، وانسحابها من المنظمات والمعاهدات الدولية ما يجعلها خارجة عن القانون».

واعتبر أنه إذا كانت إدارة ترامب تريد أن تكون حكماً ووسيطاً نزيهاً، عليها أن تحمل الاحتلال المسؤولية عن عمليات الإعدام وإرهاب الدولة المنظم، إن كانت كذلك حريصة على أمن واستقرار المنطقة، لكنها تعمل وفق أجندات الاحتلال ولحمايته والدفاع عنه.

وأشار إلى أنه يجب محاكمة إدارة ترامب على شراكتها ودعمها وتقديمها للأسلحة المحرمة دولياً للاحتلال الإسرائيلي الذي يقتل أبناء الشعب الفلسطيني.